

وزارة المالية

قرار رقم ٤٩ لسنة ٢٠١٣

وزير المالية

بعد الاطلاع على قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١
والمعدل بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٥ ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٤ لسنة ٢٠٠٦ بدمج مصلحة الضرائب العامة
والضرائب على المبيعات ؛
وعلى اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة العامة على المبيعات الصادرة بقرار وزير المالية
رقم ٧٤٩ لسنة ٢٠٠١ المعدل بالقرار رقم ٢٩٥ لسنة ٢٠٠٥ ؛
وعلى قرار وزير المالية رقم ٧٠٩ لسنة ٢٠٠٩ بشأن دمج المناطق الضريبية
وتعديل النطاق الجغرافى لها ؛
وعلى قرار وزير المالية رقم ٢٦٠ لسنة ٢٠١٢ بشأن تعديل اختصاص لجان التظلمات
بمصلحة الضرائب المصرية (مبيعات) وتشكيل المفوضين الدائمين للوزير بلجان التظلمات ؛
وبناءً على ما عرضه رئيس مصلحة الضرائب المصرية ؛

قرر :

(المادة الاولى)

تنشأ لجنة عاشرة للتظلمات بمصلحة الضرائب المصرية (مبيعات) بوزارة المالية ،
ومقرها مبنى المصلحة الكائن فى شارع الجيش - أبراج الشرق للتأمين - محافظة أسيوط .
وتختص بنظر منازعات منطقة وسط الصعيد وما يتبعها من مأموريات ومكاتب ،
وهى (مأمورية أسيوط - مأمورية الوادى الجديد - مأمورية ملوى - مكتب منفلووط -
مكتب أبنوب) .

(المادة الثانية)

تُستبعد المنازعات المتعلقة بمنطقة وسط الصعيد وما يتبعها من مأموريات ومكاتب من اختصاص اللجنة السابعة المنصوص عليها بقرار وزير المالية رقم ٢٦٠ لسنة ٢٠١٢ المشار إليه .

(المادة الثالثة)

يُعدل اختصاص كل من :

السيد / حسين مصطفى المهدي ، المفوض الدائم للوزير باللجنة الثامنة (الدائرة الأولى) ليقصر على نظر منازعات اللجنة العاشرة فقط وذلك استكمالاً لمدته التى تنتهى فى ٢٣/٥/٢٠١٣

السيد / علم الدين محمود على ، المفوض الدائم للوزير باللجنة الثامنة (الدائرة الثانية) ليشمل أيضاً الدائرة الأولى بذات اللجنة .

(المادة الرابعة)

فى حالة غياب أى من مفوضى الوزير باللجنة السابعة واللجنة الثامنة واللجنة العاشرة يحل بعضهم محل البعض .

(المادة الخامسة)

يُنشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويُعمل به من اليوم التالى لنشره ، وعلى رئيس مصلحة الضرائب المصرية تنفيذه .

صدر فى ٧/٢/٢٠١٣

وزير المالية

د. المرسي حجازى